الفرقاء المعنيين بالامر ، باقتسام فلسطين فيما بينهم واقامة دولة يهودية الى جانب دولة عربية توأم لها ومدينة دولية بينهما — فان قرار مجلس الامن طالب الدول العربية نفسها بأن تقر « بشرعية » الدولة الدخيلة وبأن تتعامل واياها على اساس ذلك الاقرار . مكافئ به والحالة هذه يطالب الدول العربية بأن تجعل نفسها شريكا للحركة الصهيونية وللاسرة الدولية في جريمة السطو والاستيلاء والاغتصاب والتشريد — تلك الجريمة التي تجسدها اسرائيل بالنسبة الى الارض الفلسطينية والشعب الفلسطيني .

ثانيا : ان قرار مجلس الامن قضى بقبول العرب قبولا نهائيا باسرائيل كما هي (اي كما كانت عليه عشية شنها الحرب العدوانية الثالثة عام ١٩٦٧) ، وبالتالي التنازل عن اي مطلب عربي سابق ، بما في ذلك جميع المطالب التي ايدتها الامم المتحدة نفسها، ومجلس الامن نفسه ، في عشرات القرارات ، من مطالب تتعلق بحقوق الفلسطينيين في العودة الى وطنهم وديارهم ، وحقوقهم في التعويض عن ممتلكاتهم المسلوبة او المدمرة ، وبما في ذلك ايضا جميع المطالب المتعلقة باحترام اسرائيل لحقوق العرب المقيمين في الاراضي التي اغتصبتها . اي ان قرار مجلس الامن لم يتجاهل فقط الحقوق القومية والانسانية الثابتة التي يتمتع بها الشعب الفلسطيني بالطبيعة ، بل انه تجاهل ايضا الشروط التي نص عليها كل من وعد بلفور ومشروع التقسيم والتي كانت تقيد اسرائيل وتلزمها امام الاسرة الدولية بالتزامات قانونية معينة ، وتجاهل كذلك قرارات الامم المتحدة المتعاقبة التي اكدت وجوب تقيد اسرائيل بتلك الشروط وطالبتها بالعودة عن انتهاكها لها في الماضي والتوقف عن انتهاكها في المستقبل . فاسرائيل التي طولبت الدول العربية — في قرار مجلس الامن — بالاعتراف بها ككيان كامل الشرعية انما هي دولة طليقة من كل قيد ، مغفورة لها جميع ذنوبها السابقة ، حتى تلك الذنوب التي ما تزال آثارها قائمة ونتائجها مستمرة . ان قرار مجلس الامن شبيه بعفو عام تصدره السلطات في بلد ما لصالح مغتصب ، دون ان تطالبه بارجاع ما اغتصبه الى اصحابه — ثم تطالب ذوي الضحية بالمشاركة في التوقيع عليه !

ثالثا : ولعل اخطر ما في قرار مجلس الامن ليس ما نص عليه بل ما اهمله وصمت عنه . لقد صمت القرار عن الشعب الفلسطيني ومصيره وحقوقه ، بل انه تجاهل وجوده (كما سنرى بعد قليل) ، في حين ان كلا من وعد بلفور ومشروع التقسيم اعترف للشعب الفلسطيني ببعض حقوقه حتى عندما تجنى على البعض الاخر .

لهذه الاسباب كلها ، ولسواها مما يتصل بها او ينبثق عنها ، قلنا ان قرار مجلس الامن كان اوقح من وعد بلفور واشد ايذاء من مشروع التقسيم . **الا انه من المذهل حقا ان الامة العربية ، التي استقبلت كلا من وعد بلفور ومشروع التقسيم بالسخط والمقاومة الفوريين والاجماعيين ، وقفت امام قرار مجلس الامن ، وهو الاشد خطرا وخطورة ، موقف التردد الحائر ، ثم اعلنت غالبية الحكومات العربية قبولها به ، ان لم نقل تلهفها على تنفيذه وسعيها وراء ذلك كانه البلسم لجراحها . فاصبح قبول الحكومات العربية بالقرار اخطر ما في القرار ! ؟**

٢ — مقارنة الجرائم الثلاث :

اولا : ان الخلفية التاريخية لكل من جرائم نوفمبر الثلاث تفسر الى حد بعيد اسباب تفوق قرار مجلس الامن على سلفيه في مدى تطاوله على حقوق الشعب الفلسطيني . وعد بلفور صدر قبل ان يجري اي امتحان فعلي لقوة اي من الفريقين وقدرته على فرض ارادته في فلسطين . لذلك فانه انطوى على غموض مقصود في ما وهبه للحركة الصهيونية ، كما انطوى ايضا على محاولة فاترة لاحداث شيء من التوازن بين تلك الهبة (غير المحددة في طبيعتها وفي مداها الاقليمي) وبين ما احتفظ به للشعب الفلسطيني